الأمم المتحدة

A/66/855–S/2012/462

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة ١٣/٦٦ وقرار مجلس الأمن ٢٠٤١ (٢٠١٢)، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدِّم تقريرا عن التطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويتضمن هذا التقرير آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك أي جهود ذات شأن بُذلت في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق في ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/66/728-S/2012/113). ويتضمن التقرير أيضا موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان.

ثانيا – التطورات الهامة

ألف – التطورات السياسية

٣ – واجهت جهود السلام والمصالحة التي انطلقت مؤخرا في أفغانستان عددا من التحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٥ آذار/مارس، علقت حركة طالبان

250612 250612 12-37014 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

من جانب واحد المحادثات بشأن المكتب المقترح إنشاؤه في قطر، حيث وصلت الأمور مع الولايات المتحدة إلى طريق مسدود فيما يتعلق بمركز ذلك المكتب والشروط المسبقة المتصلة بنقل السجناء. ومع ذلك، استمرت الجهود الدبلوماسية من أجل تمهيد السبيل لإنشاء مكتب قطر حيث زار زلماي رسول، وزير الخارجية الأفغاني، الدوحة في ٣ نيسان/أبريل لمناقشة اتفاق واسع النطاق بالاقتران مع اقتراح بفتح سفارة قطرية في كابل. وفي الوقت نفسه، اجتمع وفد من خمسة أشخاص يمثل الحزب الإسلامي الأفغاني، وهو الفصيل المسلح الذي يقوده قلب الدين حكمتيار، مع المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان في ١٣ نيسان/أبريل، ثم مع الرئيس كرزاي في ١٦ نيسان/أبريل، حيث عرض خطة من ١٧ نقطة تتمحور حول وجود القوات الأجنبية وشرعية الحكومة والانتخابات المقبلة والدستور. بيد أنه، في ١٢ أيار/مايو، علق الحزب الإسلامي الأفغاني مشاركته معللا ذلك بالقلق إزاء اتفاق الشراكة الاستراتيجية الجديد مع الولايات المتحدة. وأدانت حركة طالبان أيضا ذلك الاتفاق. إلا أن تشديد الحركة، في بيان مؤرخ ٢٠ أيار/مايو، على أنها تركت ''جميع أبواب العمل السياسي والعسكري مفتوحة'' قد يتيح فرصا متجددة.

٤ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، تم تعيين رئيس جديد للمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان هو صلاح الدين رباني نجل رئيس المجلس السابق، برهان الدين رباني، الذي اغتيل في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومن شأن تعيين رئيس للمجلس يسهم في تنشيط أعمال تلك الهيئة. ولقد أعلن الرئيس الجديد أنه سيسير على خطى أبيه، إلا أنه أكد في الوقت نفسه ضرورة العمل على أن يصبح المجلس أكثر شمولا. وفي ١٣ أيار/مايو، قُتل في كابل مولوي أرسالا رحماني، أحد الأعضاء البارزين بالمجلس والوزير السابق في نظام طالبان، الذي تصالح مع الحكومة ورُفع اسمه في عام ٢٠١١ من قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ورغم تضارب الأقوال حول حادث اغتياله، ذكر صلاح الدين رباني أنه لا ينبغي أن يثبط ذلك الحادث من همة صانعي السلام. ولقد نفت حركة طالبان مسؤوليتها عن عملية الاغتيال التي أعلنت جماعة تطلق على نفسها جبهة ملا داد الله إنها هي التي قامت بها، وهي جماعة تحمل اسم قائد مشهور من قادة طالبان قُتل عام ٢٠١١. والواقع أن وجود جماعة منشقة تجاهر باستقلالها في عملياتها، علاوة على ما يتردد عن وقوع اعتقالات وعمليات إعدام داخلية لقادة طالبان، إنما هو أمر يمكن أن يُستدل منه على تزايد الانشقاقات داخل الحركة.

٥ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان دعم أعمال المجلس الأعلى للسلام، وذلك أساسا بتزويده بالمساعدة اللوجستية اللازمة لما يبذله من جهود في مجال التوعية. وما برحت مجالس السلام في الولايات والسلطات المحلية تركز اهتمامها على

المبادرات الموجهة للمقاتلين الأدنى رتبة. وتفيد الأمانة المشتركة لبرنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان بأنه بحلول منتصف أيار/مايو، كان قد تم رسميا تسجيل ٤ ٦٤١ من العناصر التي كانت مناوئة للحكومة في السابق. وبالإضافة إلى ذلك تدور الآن مباحثات مع ١ ٣٣٩ من العناصر الممكن إعادة إدماجها. ويذكر أن البرنامج يتلقى الدعم الفني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بينما تواصل البعثة، بوصفها عضوا في اللجنة الفنية، التوعية بأهمية التدقيق في فحص طلبات الالتحاق بالخدمة وكفالة المشاركة المجتمعية ومكافحة الإفلات من العقاب، فهذه شروط أساسية لضمان مصداقية العملية تدعو المجتمعات المحلية الأفغانية بشدة إلى توافرها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على ثلاثة طلبات من الحكومة برفع ثلاثة أسماء من القائمة.

٦ - وبعد التأييد غير المسبوق الذي منحه ولسي جركه (مجلس العموم بالجمعية الوطنية) للمرشحين التسعة الذين سماهم الرئيس لشغل مناصب وزارية، باتت موافقة الهيئة التشريعية على الحكومة بأكملها مضمونة. وفي ٢ حزيران/يونيه، صوت مجلس العموم على المرشحين الاثنين للمحكمة العليا؛ فأقر تعيين عبد الملك كاموي وهو من كبار رجال القضاء واستبعد محمد سرور دانش الذي شغل في السابق منصبي وزير العدل ووزير التعليم العالي بالنيابة.

٧ - وأُحرز تقدم، وإن كان بخطى بطيئة، في البرنامج التشريعي، حيث اعتمد مجلس العموم القوانين الخاصة بالطيران المدني وهيكل الجهاز القضائي وشؤون العاملين في جهاز الشرطة. وصدّق مشرانو جركه (مجلس الأعيان) على قانون الطيران المدني واتفاق الشراكة الاستراتيجية بين الهند وأفغانستان والاتفاق الإطاري المتعلق بخط أنابيب الغاز المبرم في عام ٢٠١٠ بين أفغانستان وباكستان وتركمانستان والهند. وفي ٢١ نيسان/أبريل، اعتمدت الميزانية الوطنية للسنة الأفغانية ١٣٩١ (آذار/مارس - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ - وقد قلصت الفترة نتيجة التغييرات في دورة الميزانية) بعد أن كان مجلس العموم قد رفضها مرتين. وشملت التنقيحات خفض المبلغ السنوي المحدد في جدول إعادة السداد لبنك كابل من ٨٠ مليون دولار إلى ٦٥ مليون دولار، وإضافة ٥ ملايين دولار تحت كل من بندي الميزانية المتعلقين بالصحة والتعليم وللاعتماد المرصود لمشروع الطريق الدائري.

٨ - وتستحوذ الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤ على اهتمام القوى السياسية المحلية. ولقد أقر الرئيس كرزاي في البيان الذي أدلى به في القمة الخامسة والعشرين لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي عُقدت في شيكاغو في ٢١ أيار/مايو بأن انتخابات عام ٢٠١٤ تُعد علامة فارقة. وذكر مرارا وتكرارا أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى التزاما منه بالدستور الذي يحظر على أي فرد شغل منصب الرئيس لأكثر من فترتين. ومن

ثم، ستكون الانتخابات الرئاسية القادمة أول انتخابات تجرى بعد انتهاء عهد طالبان ولا يخوضها هو. وتشمل الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني للانتخابات طرح القانون المتعلق بلجنة الانتخابات المستقلة وواجباتها على اللجنة التشريعية بمجلس العموم وقيام وزارة العدل بمراجعة قانون الانتخابات. وفي ٤ نيسان/أبريل، اجتمع مفوضو لجنة الانتخابات مع الرئيس لمناقشة مقترحاتهم فيما يخص قانون الانتخابات وأعقب ذلك عملية تشاورية نُظمت في جامعة كابل في ٢١ نيسان/أبريل وأنشطة توعية اضطلع بها في عواصم ست ولايات. وظل البرنامج الإنمائي يوفر، في إطار مشروعه لتقديم المساعدة الفنية في الانتخابات، ELECT II (تعزيز القدرة القانونية والانتخابية من أجل الغد، المرحلة الثانية)، الدعم للجنة الانتخابات المستقلة مع تركيز الاهتمام، بوجه خاص في الوقت الراهن، على تسجيل الناخبين. وتجري، حاليا، تحت إشراف البرنامج الإنمائي، دراسة جدوى (٢-٢٠ حزيران/يونيه) بغرض المساعدة على إنشاء آلية مستدامة لتحسين سجل الناخبين.

٩ - ولقد أصدر ائتلافا المعارضة الرئيسيان، وهما الجبهة الوطنية الأفغانية والائتلاف الوطني الأفغاني بيانا مشتركا في ٣٠ نيسان/أبريل يدعوان فيه إلى اعتماد القوانين المتعلقة بالانتخابات بصورة عاجلة وزيادة مشاركة الأمم المتحدة وإجراء الانتخابات الرئاسية وفقا للدستور. ومما حداهما على طرح هذا المطلب الأخير، أن الرئيس كرزاي كان قد صرح، في مؤتمر صحفي عُقد في ١٢ نيسان/أبريل، بأنه ينظر في تقديم موعد الانتخابات إلى عام ٢٠١٣، حيث أن عملية نقل مسؤولية الأمن بالكامل إلى القيادة الأفغانية ستكتمل في عام ٢٠١٤. وتقدم أيضا حزب الحقوق والعدالة الذي تأسس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ويقوده مجلس يضم شخصيات سياسية بارزة، من بينها، حنيف أتمار وزير الداخلية السابق، بورقة من ١٣ نقطة نُشرت في ٩ أيار/مايو، يطالب فيها الحزب المذكور بتحسين إطار العملية الانتخابية وإجراء الانتخابات. ونظمت الجبهة الوطنية منذ ذلك الحين سلسلة من الاجتماعات الشعبية في جميع أنحاء الجزء الشمالي من أفغانستان. وخاطب ضياء مسعود قائد الجبهة والجنرال عبد الرشيد دوستم، وحاجي محمد محقق، وهما مؤسسا الحزبين الرئيسيين في تلك الجبهة، الآلاف الذين احتشدوا في جوزجان وفارياب في ٩ و ١٦ أيار/مايو على التوالي. وشملت المسائل التي تطرق إليها الخطباء النُهُج التي تتبعها الحكومة حيال عملية السلام والانتخابات والمخاوف التي تساور البعض إزاء إيقاع العملية الانتقالية ومدى استعداد القوات الحكومية والدعوات المستمرة التي تنادي بنقل السلطة.

١٠ - ويواصل ممثلي الخاص يان كوبيش والبعثة العمل بهمة مع السلطات الأفغانية والجهات المعنية على معالجة المسائل المتعلقة بالانتخابات بما يدعم عملية تتسم بالنزاهة والشفافية تشمل الجميع وتكون بمنأى عن أي تدخل من أي جهات داخلية أو خارجية.

ونوقشت مسألة تنفيذ البعثة للجزء المتعلق بالانتخابات من ولايتها مع السلطات الحكومية ولجنة الانتخابات المستقلة وممثلي الأحزاب السياسية الأفغانية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. ولقد أثرت مسألة الانتخابات مع الرئيس كرزاي أيضا خلال اجتماعنا على هامش قمة الناتو الشهر الماضي.

١١ - وبعد سنة ونيف من المفاوضات، وقّع رئيسا أفغانستان والولايات المتحدة في ١ أيار/مايو اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وينبني هذا الاتفاق على مذكرتي تفاهم اتفقت عليهما الدولتان وتتعلق إحداهما بالاحتجاز (أُتفق عليها في ٩ آذار/مارس) وتتصل الأخرى بالعمليات الخاصة (أُتفق عليها في ٨ نيسان/أبريل)، وتسند المذكرتان مزيدا من المهام القيادية والسلطات الإشرافية إلى الأفغان تماشيا مع مبادئ المرحلة الانتقالية. والواقع أن الاتفاق الذي صدّق عليه بشدة كل من مجلس العموم في ٢٦ أيار/مايو ومجلس الأعيان في ٣ حزيران/يونيه يُعد مؤشرا على التزام مستمر حيال طائفة عريضة من القضايا، وقد لقي ترحيبا واسع النطاق من جهات أفغانية معنية شتى. ولم يجر التفاوض بعد بشأن المسألتين الحساستين المتعلقتين بوضع الوجود العسكري الدولي المستمر في الوقت الراهن وطبيعته على وجه التحديد. وفي أيار/مايو أيضا، وقّع الرئيس كرزاي باسم أفغانستان اتفاقي شراكة مع أستراليا وألمانيا. وفي ٨ حزيران/يونيه، أعلنت أفغانستان والصين اعتزامهما إبرام اتفاق استراتيجي وتعاوني.

١٢ - وفي اجتماع الناتو الوزاري الذي عُقد في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل، أكد ممثلي الخاص أن تقليص حجم الوجود العسكري الدولي على النحو المتوخى لا يعني وقف الدعم الطويل الأجل للقوات الأفغانية أو لخطط تنمية أفغانستان الاقتصادية والاجتماعية. وشدد أيضا على ضرورة ربط حماية المدنيين بالالتزامات بتوفير التمويل للقطاع الأمني. ونقل رسالة مماثلة خلال المشاورات التي أجراها مع الاتحاد الأوروبي في ١٧ نيسان/أبريل في بروكسل. وفي ٢١ أيار/مايو، حضرت إلى جانب قادة ما يزيد عن ٦٠ بلدا، الاجتماع الذي عُقد بشأن أفغانستان في سياق قمة الناتو في شيكاغو. وقد أكد المشاركون مجددا الجدول الزمني لتقليص حجم القوات الدولية ودعمهم لقوات الأمن الوطني الأفغانية. وتقدر تكلفة دعم القوات الأفغانية بمبلغ ٤,١ بليون دولار سنويا، وفي هذا الصدد، أبدى المشاركون في الاجتماع ثقة متزايدة في إمكانية النهوض بتلك التكلفة بالنظر إلى ضخامة المبالغ المتعهد حتى الآن بتوفيرها. وما برحت الأمم المتحدة تدعو إلى إيلاء العناية لآليات المساءلة بين قوات الأمن الأفغانية بما يكفل حماية المدنيين والأطفال في خضم النزاع ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من عناصر الإطار الأمني لكل من المرحلة الانتقالية وفترة ما بعد المرحلة الانتقالية. ودعت أيضا إلى وجوب ألا يُنظر في الأمور

المتعلقة بالأمن بمعزل عن العملية الانتقالية السياسية – بما في ذلك العملية الانتخابية والسلام والمصالحة – أو بمعزل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

باء – التطورات الأمنية

١٣ – في اجتماع عُقد في أيار/مايو، صادق المجلس الانتقالي المشترك بين أفغانستان والناتو على المرحلة الثالثة من العملية الانتقالية، وإن سلّم في الوقت نفسه بأن التحديات ستزداد على الأرجح مع امتداد عملية نقل المسؤولية الأمنية كاملة للقيادة الأفغانية إلى مناطق عرضة بقدر أكبر للنزاع. ولقد أطلق الرئيس كرزاي، في ١٣ أيار/مايو، إشارة بدء المرحلة الثالثة، لتصبح بذلك عواصم الولايات كافة جزءا من العملية المذكورة. وبإدراج المقاطعات المتبقية في ولايات كابيسا وبروان وروزكان، تكون ١١ ولاية قد دخلت مرحلة نقل المسؤوليات الأمنية بأكملها، وهكذا يعيش الآن ٧٥ في المائة من السكان في مناطق تجري فيها تلك العملية. ويلاحظ أن الجولتين الأوليين من العملية الانتقالية سارتا عموما حسب ما هو مقرر، فلم تشهدا أي إخلال يُذكر بالنظام العام أو أي اختلاف ملموس في الاتجاهات الأمنية الموسمية في المناطق التي تجري بها عملية نقل المسؤوليات الأمنية.

١٤ – وواصلت الأمم المتحدة رصد الحوادث الأمنية المتصلة بعمل العناصر الفاعلة المدنية وتنقلاتها وسلامتها، وبخاصة الحوادث التي تؤثر على إنجاز أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها المقررة. وانخفض بشكل ملحوظ عدد الحوادث الأمنية التي تم الإبلاغ عنها في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل عما كان عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠١١. وقد كانت الأرقام أقرب إلى الأرقام المسجلة في عام ٢٠١٠. ففي نيسان/أبريل، سجل ١ ٤١٢ حادثا أمنيا بانخفاض نسبته ٢٨ في المائة مقارنة بنيسان/أبريل ٢٠١١ (١ ٩٦٩ حادثا)؛ وفي آذار/مارس، سجل ١ ٠٩٩ حادثا مقابل ١ ٩٦٤ في آذار/مارس ٢٠١١؛ وفي شباط/فبراير، سجل ١ ٠٣٢ حادثا بانخفاض عن الرقم المسجل في الشهر نفسه من عام ٢٠١١ ويبلغ ١ ٣٩٤ حادثا. ويُعزى هذا الانخفاض في عدد الحوادث إلى عدة عوامل، من بينها سوء الأحوال الجوية ونجاح جهود القوات الأفغانية والدولية، حيث ازداد عدد المقبوض عليهم من العناصر المناوئة وعدد المخابئ التي تم اكتشافها، وميل بعض قادة طالبان بقدر أكبر إلى تبني مواقف سياسية وعدم تيقن المقاتلين مما يتردد عن محادثات السلام وعملية تقليص الوجود العسكري الدولي الوشيكة.

١٥ – والواقع أن الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية كانت مسرحا لما يربو على ٧٠ في المائة من مجموع الحوادث على نطاق البلد، وكانت تلك الحوادث في معظمها اشتباكات مسلحة وحوادث استُخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ومن ناحية

أخرى، انخفض عدد الهجمات الانتحارية عن السنة السابقة، مما يُعزى في جانب منه إلى العمليات الأمنية الأفغانية والدولية التي أفضت إلى عدد من الضبطيات ضمت متفجرات وأجهزة متفجرة تُستخدم في العمليات الانتحارية. ففي شباط/فبراير، سُجلت ٤ هجمات انتحارية مقابل ٩ هجمات في الشهر نفسه من العام الماضي، وفي آذار/مارس سُجلت ٥ هجمات مقابل ١٣ هجوما في الشهر ذاته من عام ٢٠١١. ولقد ارتفع هذا العدد في نيسان/أبريل إلى ١٤ هجوما، وإن ظل أدنى من الرقم المسجل في نيسان/أبريل ٢٠١١ ويبلغ ١٧ هجوما. بيد أن شهر نيسان/أبريل شهد أول سلسلة من الهجمات تُشن في غضون شهر واحد في جميع أنحاء البلد باستثناء المرتفعات الوسطى. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أُفيد بوقوع ١٠ هجمات انتحارية مقابل ١٥ هجوما في أيار/مايو ٢٠١١. ويتزايد اللجوء إلى الهجمات ''الانتحارية'' في الحالات التي يحاصر فيها المتمردون، الذين لا تتوافر لهم على الأرجح أي فرص للنجاة، أهدافا بارزة مستخدمين في ذلك أسلحة خفيفة وثقيلة.

١٦ - وينصرف ما تقدم إلى أكبر هجوم شنه المتمردون، وهو الهجوم الذي وقع في ٥ نيسان/أبريل وتم تنسيقه على نطاق أربع ولايات هي: كابل ولوكر وبكتيا وننكرهار واستهدف ضمن ما استهدفه الجمعية الوطنية ومنشآت قوات الأمن الأفغانية ومبان حكومية وأُصيبت فيه مباشرة سفارات دولية عدة. ووفقا لما أفادت به السلطات الأفغانية، لقي ٤ مدنيين مصرعهم وأُصيب ٣٢ آخرين، ولقي ١١ فردا من أفراد الأمن الأفغان حتفهم وأُصيب ٤٢ آخرين، وقُتل ٣٦ متمردا وأُلقي القبض على متمرد واحد. والواقع أن كفاءة قوات الأمن الأفغانية في التصدي لتلك الحوادث تتزايد بشكل ملحوظ. ففي ٢ أيار/مايو، أعلنت حركة الطالبان عن بدء الهجوم الذي قررت أن تشنه في فصل الربيع وأسمته عملية الفاروق، وحثت الحركة في بيانها المقاتلين على تفادي إلحاق الأذى بالمدنيين باعتبار ذلك ''أولوية عليا''، وإن عددت بعد ذلك المستهدفين بالهجوم، ومن ضمنهم مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وأعضاء في الجمعية الوطنية وفي المجلس الأعلى للسلام، وكلها شخصيات لا تندرج بموجب القانون الدولي في فئة المقاتلين. وفي الساعات الأولى من صباح ٢ أيار/مايو، انفجرت سيارة ملغومة خارج مجمع سكني دولي في كابل، وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الحادث، الذي لقي فيه ٨ مدنيين، بينهم نساء وأطفال، مصرعهم وأُصيب ١١ آخرين. وفي ٦ حزيران/يونيه، لقي ٢٦ مدنيا مصرعهم وأُصيب ٦٧ آخرين خلال هجمات إرهابية شُنت على مواقع مدنية في ولايات قندهار وفارياب وبلخ وبكتيكا.

١٧ - واستمرت حملة الترويع بلا هوادة من خلال الاغتيالات التي تستهدف قادة سياسيين ودينيين من ذوي النفوذ. ومثلما حدث في واقعة اغتيال مولوي رحماني، غالبا ما تضيع هوية مرتكبي الحادث في غمار تنافس جميع الأطراف على بسط نفوذها. ولقد وقع ما يزيد

عن نصف تلك الحوادث في الولايات الجنوبية، وبصفة رئيسية في قندهار؛ ومن بينها الهجوم الذي تعرض له الوالي وتم إحباطه، حيث قُتل اثنان من المهاجمين في معركة بالأسلحة النارية دارت بعد أن اخترقا الحاجز الأمني في مقر إقامة الوالي. وفي ١٧ أيار/مايو، استهدف أربعة مهاجمين مقر إقامة والي فراه، ولكنهم فشلوا أيضا في تحقيق هدفهم.

١٨ - وتستهدف أيضا حملات الترويع قوات الأمن الأفغانية، وبخاصة الشرطة الوطنية الأفغانية، التي استُهدفت في ٧٠ في المائة تقريبا من الحوادث التي تعرضت لها قوات الأمن، حيث بلغت خسائرها ٨٧٥ قتيلا، أو ٧٠ في المائة من مجموع الخسائر التي مُنيت بها قوات الأمن، كما أنها استهدفت بأكبر عدد من الاغتيالات.

١٩ - وجرى العمل بخطى حثيثة تسبق الجدول الزمني المقرر من أجل زيادة قوام كل من الشرطة الوطنية والجيش الوطني الأفغاني بحلول نهاية عام ٢٠١٢، ليصل إلى الرقم المستهدف، وهو فيما يخص الشرطة ٠٠٠ ١٥٧ فرد، وفيما يخص الجيش ٠٠٠ ١٩٥ فرد، فبحلول منتصف أيار/مايو، كان قوام الشرطة يُقدر بما عدده ٦٠٠ ١٤٩ فرد، وقوام الجيش بما عدده ٥٠٠ ١٩٤ فرد. وفي غضون الفترة السابقة على قمة الناتو في شيكاغو، تمت المصادقة على نموذج مفاهيمي لتشكيل قوات الأمن الأفغانية في فترة ما بعد عام ٢٠١٤، وذلك في اجتماع عقدته لجنة الأمن الدائمة التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد. ويحدد ذلك النموذج رقما مستهدفا لقوام الشرطة والجيش يُتوقع الوصول إليه بحلول نهاية عام ٢٠١٧، ويبلغ ٥٠٠ ٢٢٨ فرد. ومن المنتظر أن يؤخذ ما يستجد من ظروف واحتياجات في الاعتبار لدى بلورة ذلك الإطار المفاهيمي.

٢٠ - وبالإضافة إلى مسألة الأعداد، دار نقاش محتدم بشأن توجه الأجهزة الأمنية المختلفة تناول بوجه خاص ضرورة وجود دور مدني واضح للشرطة يواكبه إكساب القوة مزيد من الكفاءة المهنية وتعزيز آليات الرقابة وإجراء مزيد من الإصلاحات المؤسسية في وزارة الداخلية. وفي نيسان/أبريل، استهلت الوزارة خطة للشرطة الوطنية، من بين أولوياتها تدعيم نهج الخفارة المجتمعية وتعزيز جهود كشف الجريمة ومنعها وصون حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال. وتتضمن الخطة هدفا طموحا، ألا وهو زيادة عدد المجندات في جهاز الشرطة من ٣٧٥ ١ امرأة حاليا إلى ٠٠٠ ٥ امرأة بحلول عام ٢٠١٤. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أعلن أيضا وزير الداخلية إنشاء أمانة مبادرة الشرطة المراعية لمقتضيات الديمقراطية لتتولى تنسيق مبادرات الخفارة المجتمعية والتواصل مع المجتمع المدني وزيادة مساءلة الشرطة وقدرتها على سرعة التصرف. وما برحت البعثة تناصر بشدة هذه الجهود من خلال

قنوات عدة، من بينها دورها كأحد رئيسي لجنة الأمن الدائمة التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد.

٢١ - استمرت الزيادة في قوام الشرطة المحلية الأفغانية، بحيث أصبحت، بحلول منتصف أيار/مايو، تضم أكثر من ٠٠٠ ١٣ فرد في ٦٥ موقعا معتمدا. ومن المفترض أن تركز هذه القوات المحلية على الدفاع وقد ساهمت في تحقيق الاستقرار في عدد من المناطق. إلا أن المسائل المتعلقة بالإفلات من العقاب، والتدقيق في فحص طلبات الالتحاق بالخدمة، والقيادة والسيطرة، واحتمال عودة ظهور المليشيات المنحازة عرقيا أو سياسيا ما زالت مبعث قلق بالغ. وتواصل البعثة العمل مع وزارة الداخلية وقوات الولايات المتحدة بشأن هذه المسائل وبشأن ادعاءات محددة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد سجلت عدة حوادث خطيرة تشمل على ما يبدو أفرادا في الشرطة المحلية الأفغانية. ففي بكتيا، أبلغ عن مقتل جندي من قوات الولايات المتحدة على يد أحد أفراد الشرطة المحلية الأفغانية في ٢٦ آذار/مارس، واغتيل تسعة من أفراد الشرطة المحلية على يد أحد زملائهم في حادث مشابه في ٣٠ آذار/مارس، وألقي القبض في نيسان/أبريل على عدة أفراد من الشرطة المحلية يُدّعى أنه كان بحوزتهم أحزمة متفجرة. وفي روزكان، أفادت التقارير أيضا بأن أفراد من الشرطة المحلية تقاتلوا في ٧ آذار/مارس و ٣١ آذار/مارس، وأن ١١ من هؤلاء الأفراد انضموا، حسبما يُفهم من تلك التقارير، إلى المتمردين وبحوزتهم كميات كبيرة من المعدات والأسلحة.

٢٢ - وعلى نطاق أوسع، وعلى صعيد قوات الأمن كافة، بدأت التقارير التي تفيد بأن أفرادا، أو أشخاصا يرتدون الزي العسكري، قد قتلوا زملاء لهم ونظراء دوليين تأخذ منحى مثيرا للقلق. ومن جملة ذلك ما حصل في ١٢ أيار/مايو من قتل فردين عسكريين بريطانيين على يد ضابط في الشرطة المحلية الأفغانية في هلمند، وما حدث في ٢٦ أيار/مايو من قتل جنديين بريطانيين على يد ضابط في الشرطة المحلية الأفغانية في هلمند أيضا.

٢٣ - وكان من المفروض أن تنقل الشركات الأمنية الخاصة، باستثناء الشركات التي تتولى حراسة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أو المرافق الدبلوماسية، مسؤولياتها، في ٢١ آذار/مارس، لقوة الحماية العامة الأفغانية الجديدة، الخاضعة لسيطرة وزارة الداخلية. وعند اقتراب هذا الموعد، تم التحول إلى تنفيذ العملية على نحو متدرج بحيث يتم إنجازها بحلول ٢١ حزيران/يونيه. وقد تواصلت هذه العملية على نحو سلس نسبيا، رغم أن بعض الشركات الخاصة والوكالات الإنمائية التي فضلت، إزاء فقدان الخدمات الأمنية الخاصة، وقف نشاطها. وقد تم إنشاء عدد من شركات إدارة المخاطر لإدارة التفاعل فيما بين العملاء والقوة الجديدة.

جيم – التعاون الإقليمي

٢٤ – تواصل التقدم في الحوار والتعاون السياسيين بين أفغانستان وبلدان المنطقة تأسيسا على العملية التي بدأت في مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان: الأمن والتعاون في قلب آسيا، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. واستضافت تركمانستان، في عشق أباد في ١٨ نيسان/أبريل، الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين. واستعرض أربعة عشر بلدا مشاركا ووفد من البعثة الخطوات العملية لتنفيذ سبعة تدابير لبناء الثقة ذات أولوية. وفي ٢٦ أيار/مايو، عقدت مجموعة أساسي مشكلة بحكم الواقع من سفرا معتمدين في كابل اجتماعا لمناقشة الأعمال التحضيرية لاجتماع كابل الوزاري للمتابعة المقرر عقده في ١٤ حزيران/يونيه. ويتوقع أن تشارك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية في تنفيذ تدابير بناء الثقة.

٢٥ – وشدد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان، المعقود في دوشانبي في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، على ضرورة ترتيب الاحتياجات الإقليمية من حيث الأولوية. والتزم المشاركون باتخاذ ”خطوات جادة وقابلة للقياس“ نحو تنفيذ ١٧ مشروعا ستعرض على مؤتمر طوكيو الدولي المزمع عقده بشأن أفغانستان في تموز/يوليه بغرض الحصول على التمويل.

٢٦ – وعقدت في بيجين، الصين، في ٣٠ آذار/مارس، الجولة الخامسة من المشاورات التي تجريها منظمة شنغهاي للتعاون على مستوى نواب الوزراء بشأن الأمن الإقليمي. وشكلت أفغانستان محور المناقشات خلال تبادل الآراء بصورة متعمقة بشأن الحالة الأمنية الإقليمية. وقد أجمعت الآراء على أنه ينبغي لجميع بلدان المنطقة تعزيز التعاون للحفاظ على الأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي. وأعلنت منظمة شنغهاي للتعاون، في ٧ حزيران/يونيه، قرارها بمنح أفغانستان مركز المراقب.

٢٧ – وفي ٢٧ نيسان/أبريل في إسلام أباد، عقد الاجتماع السادس للفريق الأساسي الذي يضم مسؤولين كبار من أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة. وتم إنشاء فريقين عاملين لتيسير جهود السلام: الفريق الأول على مستوى البعثات الدائمة لتلك الدول لدى الأمم المتحدة، الذي سيتولى التعاون بشأن دور مجلس الأمن؛ والفريق الثاني الذي سيعنى بمسألة العبور الآمن الممكن منحه لكبار أعضاء حركة طالبان الراغبين في الدخول في محادثات مع حكومة أفغانستان.

٢٨ – وقد واصل ممثلي الخاص التركيز على التواصل على الصعيد الإقليمي من خلال إجراء زيارات رسمية إلى الهند وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان وتركيا وأوزبكستان

وباكستان. وقد اجتمع برئيسي جمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان على هامش مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان وحضر المؤتمر الوزاري لمبادرة أمن الحدود في آسيا الوسطى المعقود في فيينا في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، الذي ركز على مسألة أمن الحدود في مجال مكافحة التهريب، والجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية. وأجري أيضا، في ١٤ أيار/مايو، مناقشات مع اللجنة المعنية بالشؤون السياسية والأمن التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي كل تلك الاجتماعات، تم التشديد على أهمية التعاون الإقليمي لتعزيز الاستقرار في أفغانستان، مع الإشارة المتكررة إلى التهديد الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالمخدرات المزروعة في أفغانستان.

٢٩ - وسعيا لإيجاد حلول ملموسة، عقد البرنامج الإقليمي لمكافحة المخدرات في أفغانستان، والبلدان المجاورة، الذي يدعمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاجتماع الأول للجنته التوجيهية في فيينا في ١٤ آذار/مارس. واعتمد ممثلو أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان إجراءات ذات أولوية تشمل، تنفيذ عمليات عبر الحدود محدودة الهدف وتعزيز الشبكات العملياتية فيما بين مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية في تلك البلدان. وقد دعم البرنامج الإقليمي أيضا الاجتماع الوزاري الثلاثي الأول الخاص بالإطار الجديد للتعاون دون الإقليمي بين أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، الذي عقد في دوشانبي في ١ حزيران/يونيه، والذي يمثل تكرارا للتعاون بشأن المبادرة الثلاثية بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان.

ثالثا - حقوق الإنسان

٣٠ - وثّقت البعثة، خلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، الخسائر البشرية بين المدنيين وتبلغ ١ ٣٢٢ شخصا سقطوا ما بين قتيل وجريح (٣٩٦ قتيلا و ٩٢٦ من الجرحى) بانخفاض عن العدد المسجل خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١ ويبلغ ١ ٧٩٧ شخصا (٦٧٨ قتيلا و ١ ١١٩ جريحا). وما زالت العناصر المناوئة للحكومة تتحمل مسؤولية سقوط أغلبية هؤلاء الضحايا المدنيين: ١ ٠٢٩ ضحية (٧٨ في المائة). وتتحمل القوات الموالية للحكومة المسؤولية عن سقوط ١٣٦ ضحية (١٠ في المائة) من الحوادث المسجلة. وبالنسبة لما عدده ١٥٧ حالة (١٢ في المائة)، لم يكن ممكنا تحديد الجهة التي تقع عليها المسؤولية. وانخفض العدد الإجمالي للضحايا المدنيين الذين سقطوا على يد العناصر المناوئة للحكومة بنسبة سبعة في المائة، حيث بلغ ٢٨٦ قتيلا و ٧٤٣ جريحا، مقابل ٣٩٥ قتيلا و ٧٠٦ جرحى سقطوا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١. وتتحمل

القوات الموالية للحكومة المسؤولية عن مقتل ٦٦ مدينا وإصابة ٧٠ آخرين، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٧٠ في المائة قياسا بالفترة نفسها من عام ٢٠١١ حيث سقط من المدنيين ٢٠٩ قتلى و ٢٥٢ جريحا.

٣١ - وفي حين تقلصت الخسائر البشرية عموما، ازداد اللجوء إلى بعض الأساليب ومنها تحديدا الأساليب التي تستهدف المدنيين، حيث تستخدم العناصر المناوئة للحكومة بوجه خاص الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ولقد وثقت البعثة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين خلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، وتبلغ ٤١٧ شخصا سقطوا بين قتيل وجريح (١٢٢ قتيلا و ٢٩٥ جريحا) بسبب تلك الأجهزة، بزيادة نسبتها ستة في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١، حيث عدد من سقطوا من المدنيين بين قتيل وجريح ٣٩٢ شخصا (١٣٠ قتيلا و ٢٦٢ جريحا). أما ثاني أهم سبب لوفيات المدنيين وإصاباتهم فهو القتل المستهدف لغير المقاتلين الذين تعتبرهم العناصر المناوئة للحكومة داعمين للحكومة أو القوات الدولية. ولقد وثقت البعثة ما عدده ٩١ حالة وفاة و ٣٠ حالة إصابة نتيجة للهجمات المستهدفة، بزيادة نسبتها ٦٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١، حيث كان قد سقط ٧٤ مدنيا بين قتيل وجريح (٥٨ قتيلا و ١٦ جريحا).

٣٢ - ورغم أن عدد المدنيين الذين سقطوا من جراء عمليات القوات الموالية للحكومة كان أقل، لا تزال الوفيات المدنية الناتجة عن الغارات الجوية تثير القلق. ففي حادث من هذا القبيل لقي ١٨ مدنيا، من بينهم ٩ أطفال، حتفهم في غارة جوية وقعت في ٦ حزيران/يونيه في ولاية لوكر حيث أطلقت طائرة عمودية عسكرية دولية النار على منزل كانت عناصر مناوئة للحكومة قد احتمت به. وفي حادث منفصل، وجهت محكمة الولايات المتحدة لأحد أفراد القوات الأمريكية، في ٢٣ آذار/مارس، ١٧ تهمة قتل بعد قيامه بإطلاق النار على مجموعة من المدنيين، أغلبهم من النساء والأطفال، في قريتين في قندهار في فترة سابقة من ذلك الشهر. ومع نقل المسؤوليات الأمنية وتولي القوات الأفغانية زمام الأمور على نحو مطرد، تقتضي الضرورة أن تضفي المؤسسات الأمنية المحلية، بدعم من الجهات الدولية، طابعا مؤسسيا على حماية المدنيين وأن تدمج في عملياتها آليات للمساءلة، وذلك باتخاذ مبادرات من قبيل إنشاء مركز للحد من حجم الإصابات في صفوف المدنيين.

٣٣ - ما انفك عدد السجناء في أفغانستان يرتفع على نحو ملحوظ، وهو ما وضع مرافق الاحتجاز والموظفين تحت ضغط. ولقد أبديت مخاوف من نقل مديرية السجون المركزية في كانون الثاني/يناير من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية، سيما وأن بعض مديري السجون على مستوى الولايات شوهدوا وهم يقدمون تقارير إلى رؤساء الشرطة المحليين.

غير أن وزارة الداخلية أصدرت في آذار/مارس أمرا داخليا يكرر التأكيد على أن المديرية تتمتع بالاستقلال في عملها. وقامت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لمديرية الأمن الوطنية وأفراد الشرطة في ١٦ ولاية. وواصلت البعثة أيضا تنفيذ برنامج لمراقبة ظروف احتجاز السجناء عن طريق تنظيم زيارات إلى أكثر من ٨٠ مرفقا تديره مديرية الأمن الوطنية والشرطة ومديرية السجون المركزية، وذلك بهدف تقييم المعاملة التي يتلقاها المحتجزون ذوو الصلة بالنزاع. وأعلنت القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في ١٩ آذار/مارس، أنها أعادت اعتماد ١٣ مرفق احتجاز وباشرت عمليات نقل المحتجزين بعد اتخاذ السلطات تدابير إصلاحية لمنع إساءة معاملتهم. وتوقفت عمليات نقل المحتجزين إلى ١٦ مرفقا في أعقاب تقرير عنوانه ”معاملة الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات الأفغانية لأسباب متصلة بالنزاع“ أصدرته بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٣٤ - وفي ٢٦ آذار/مارس، قدمت أفغانستان إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح تقريرها المرحلي عن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى منع تجنيد القُصّر ومرفقي الخطة المتعلقين بالعنف الجنسي وتشويه الأطفال. ورغم ما أحرزته الحكومة من تقدم في منع تجنيد الأطفال والانتهاكات الخطيرة الأخرى، فإن العناصر المناوئة لها لا تزال تستخدم الأطفال. فمن جهة، لوحظ انخفاض في عدد حوادث الاختطاف والعنف الجنسي ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ومن جهة أخرى، يتزايد القلق على نحو مطرد من الحملة الشعواء التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة والتي تستهدف المؤسسات التعليمية. ففي ٧ أيار/مايو، أضرمت عناصر مناوئة للحكومة النار في مدرسة ثانوية للبنات في ولاية ننكرهار. وفي يومي ١ و ٨ أيار/مايو، هاجم المتمردون ركب رئيس إدارة التعليم في مقاطعة بكتيكا. وأسفر الهجوم الثاني عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة سبعة بجراح. وقد أجبر الترويع الذي يمارسه المتمردون مؤخرا أكثر من ٢٠ مدرسة في ولاية غزني على إغلاق أبوابها.

٣٥ - ولا تزال البعثة تلاحظ المخاوف المتزايدة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق المرأة. إذ لا تزال حوادث العنف ضد المرأة متفشية ولا تزال المرأة تواجه تحديات تحول دون تمتعها الكامل بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولاحظت البعثة أنه في بعض الحوادث تعامل القضاة مع هروب النساء من بيوتهن على أنها جرائم تنم عن نيتهن ارتكاب الزنا، وذلك على الرغم من أن القانون الجنائي للبلد لا ينص على مخالفات من هذا القبيل. ويذكر في هذا الصدد أن تكرار الرئيس كرزاي التأكيد، خلال فعالية نُظمت في ١١ آذار/مارس بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، على التزام الحكومة بتعزيز الضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين والحريات الأساسية، قوبل بترحيب شديد. وصدر مرسوم بهذه المناسبة بمنح العفو

لعدد من السجينات، منهن نساء وفتيات هربن من بيوتهن. وقامت الحكومة، في سياق ترسيخ التزامها بالمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن، بتعزيز الحوار على الصعيد القطري من خلال الأفرقة العاملة التقنية والمشاورات المتعددة تدعمها في ذلك الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، وهو حوار يُتوقع أن يفضي إلى وضع خطة عمل لتنفيذ ذلك القرار.

٣٦ - وأجرت الأمم المتحدة مشاورات مع لجنة المرأة في مجلس العموم (ولسي جركة) والمجتمع المدني بشأن قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وواصلت العمل مع وزارة شؤون المرأة من أجل إنشاء لجان تُعنى بمنع العنف ضد المرأة على الصعيدين المركزي والمحلي، وفقا للقانون المذكور.

رابعاً - تنفيذ عملية كابل وتحقيق اتساق المعونة

٣٧ - انصب جل تركيز المجتمع الدولي والحكومة على المشاركة بشكل جوهري في التحضير للمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي سُيعقد في طوكيو في ٨ تموز/يوليه. وسوف يبلور المؤتمر الالتزامات المقطوعة في عملية كابل والبيانات السياسية وتعهدات الدعم المقدمة في مؤتمر بون المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وسيعيد أيضا التأكيد على الشراكة التي تجمع المؤتمر الدولي وأفغانستان إلى ما بعد نهاية المرحلة الانتقالية وعلى مدى عقد التحول (الممتد من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤). والغرض المتوخى من مؤتمر طوكيو هو الانخراط في تقديم مساعدة دولية طويلة الأجل يمكن توقّعها في مجالات الاقتصاد والتنمية والحوكمة، وكذلك في إقامة تعاون اقتصادي إقليمي. وسيجري التأكيد على المساءلة المتبادلة، بطرق منها إبرام اتفاق على استحداث آلية متابعة تتيح إجراء استعراض دوري للالتزامات الطويلة الأجل التي قطعها الأفغان والمانحون على أنفسهم بوصفها شرطا أساسيا للتعاون والدعم.

٣٨ - وأعدّت الحكومة الأفغانية ورقة معنونة ''دعم الاعتماد على الذات في أفغانستان''، كما أعدّ البنك الدولي ورقة ثانية معنونة ''الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية''، وستعرِض هاتان الورقتان الاستراتيجية الاقتصادية التي ستتّبعها أفغانستان من أجل تحقيق أكبر قدر من الاعتماد على الذات بحلول عام ٢٠٢٤. وتعتزم الحكومة الأفغانية التماس التأييد لورقتها في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي سيسبق مؤتمر طوكيو.

٣٩ - وعقدت ١٦ منظمة جامعة لهيئات المجتمع المدني، في ٢٩ أيار/مايو، مؤتمرا في كابل لمناقشة الموقف الذي سيتخذه المجتمع المدني في مؤتمر طوكيو. وناقش مندوبون من جميع

الولايات البالغ عددها ٣٤ ولاية، مواضيع تتصل بتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق المرأة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، ومشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية خلال الفترة الانتقالية. وانتُخب ثلاثون مندوبا للمشاركة في اجتماع جانبي قبل يوم من انعقاد المؤتمر؛ وسيخاطب مندوبان اثنان الحضور. ويتولى فريق عامل معني بالمجتمع المدني تيسير هذه الأنشطة.

٤٠ - وفي غضون ذلك، تعكف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات اليابانية على التحضير لتنظيم اجتماع مواز في ٧ تموز/يوليه يركز على استراتيجية أفغانستان الوطنية لإعادة إدماج اللاجئين، وهي العنصر الأفغاني في استراتيجية الحلول الإقليمية الخاصة باللاجئين الأفغان. وهذا النهج القائم على مشاركة المجتمع والجاري اختباره في ٤٨ موقعا من المواقع التي يقصدها اللاجئون بأعداد كبيرة، سوف يُتخذ نموذجا للأنشطة التي سيضطلع بها الأفغان مستقبلا في مجالي إعادة الإدماج والتنمية المستدامتين.

٤١ - وكان موضوع الاتساق على صعيد الأمم المتحدة هو الموضوع الذي انصب عليه الاجتماع في الاجتماع الذي عُقد في وزارة الخارجية في ٦ أيار/مايو بين رؤساء وكالات الأمم المتحدة في البلد والحكومة الأفغانية، برئاسة وزير الخارجية زلماي رسول. ويذكر أن ذلك الاجتماع كان أول اجتماع تعقده الحكومة وممثلو جميع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة البالغ عددها ٢٧، لمناقشة هذه الشراكة. وقد شدد ممثلي الخاص على التزام المنظمة بدعم الأولويات الوطنية مع تولي السلطات الأفغانية زمام الأمور بشكل أكبر في خطط الأمن والحوكمة والتنمية. وقد أُتفق على عقد هذا الاجتماع بانتظام كمنتدى للحوار المستمر.

خامسا - الحوكمة وسيادة القانون

٤٢ - استنادا إلى النقاط المرجعية التي سبق تحديدها في مؤتمري كابل ولندن، تركز سلسلة من مؤشرات الحوكمة المعتمدة قبل مؤتمر طوكيو على الخطوات العملية الأساسية لتنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية. وتركز المؤشرات البالغ عددها ١٧ مؤشرا على التحديات المتعلقة بالتمثيل المحلي، ومكافحة الفساد، والحوكمة الاقتصادية، والعدالة، وتخطيط الميزانية وتنفيذها، وبناء القدرات. وتدور الآن مناقشات بين المجتمع الدولي والحكومة، تتولى البعثة تيسيرها، بشأن أفضل سبل عملية تحقيق هذه الإصلاحات الحيوية. ويظل اعتماد النقاط المرجعية لصندوق النقد الدولي المتعلقة بمصرف كابل أحد أهم الشروط التي حددها المانحون.

٤٣ - وخلال الاجتماع الذي عقده الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة الخاضع لإشراف المجتمع الدولي في ١٣ أيار/مايو، أبلغت لجنة الرصد والتقييم عن تنفيذ ما نسبته ٤٠ في المائة من نقاطها المرجعية المتعلقة بالمساءلة والشفافية، وعن إحراز تقدم مهم في تنفيذ نسبة إضافية قدرها ٤٠ في المائة. ومع أن التقرير أثبت قدرة تلك الهيئة على تحقيق النتائج، فإن نجاحها سيكون مرهونا بتوافر الإرادة السياسية القوية للتصدي للإفلات من العقاب. وأوصت لجنة التعيينات، في ٣ حزيران/يونيه، بأن تحل إيفا جولي من فرنسا وحسن شودري من بنغلاديش محل عضوين دوليين استقالا من لجنة الرصد والتقييم. ويعكف مكتب الرئيس على استعراض هذا الاقتراح.

٤٤ - ومع مراعاة القلق الذي يساور المجتمع الدولي، استمر استعراض البرنامج الوطني ذي الأولوية بشأن القانون والعدالة بالتركيز على الهياكل الإدارية وإمكانية اللجوء إلى القضاء. وستعمل البعثة بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة من أجل وضع استراتيجية لتحسين التعاون بين الشرطة وقطاع العدالة، ولا سيما مكتب المدعي العام.

٤٥ - ومشروع قانون الإجراءات الجنائية، الذي اعتبره مؤتمر كابل أحد الأولويات التشريعية، معروض الآن على الجمعية الوطنية. وقد استُهلت أعمال مراجعة وتوحيد القانون الجنائي في نيسان/أبريل. وكانت دعوات قوية انطلقت منذ عامين على الأقل منادية بضرورة مراجعة القانون وإدخال عدد من التعديلات عليه امتثالا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

سادسا - المساعدة الإنمائية والإنسانية

٤٦ - بعد شتاء قاس، بدأت في شباط/فبراير السيول، التي عادة ما تشهدها الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، حيث سُجّل ١٧٣ حادثا في ١٢٦ مقاطعة خلال فترة ثلاثة أشهر. وكان وقع تلك السيول شديدا، فقد لقي ما يقدر عدده بنحو ٢٠٦ أشخاص حتفهم، وأصيب ٨٢ شخصا، وشُرّد أكثر من ٠٠٠ ١١٠ شخص، في ما دُمِّر ٥٠٠ ١٢ منزل أو لحقت أضرار بها. ولكن الضرر الأكبر الذي لحق بالمجتمعات المحلية المتضررة هو ما حاق بالبنية التحتية والنشاط الاقتصادي من جراء السيول. وركزت الاستجابة الإنسانية، في إطار اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث، على ٢٠ ولاية اعتبرت الأكثر تعرضا للمخاطر. وفي الوقت نفسه، لا تزال جهود التصدي للجفاف الذي بدأ ببطء في عام ٢٠١١ وستظل مستمرة حتى حصاد القمح في شهر أيلول/سبتمبر.

٤٧ - ووفقا لتقديرات سابقة للحصاد، يُتوقع أن يكون المحصول عاديا في معظم أنحاء أفغانستان. غير أن المجتمعات الريفية في المناطق المتضررة تواجه انعدام الأمن الغذائي نظرا

لنفاد ما بحوزتها من أصول بسبب الجفاف والشتاء القاسي وفيضانات الربيع. وفي نيسان/أبريل، أنجز برنامج الأغذية العالمي استراتيجيته الأولى للغذاء مقابل الأصول في أفغانستان، مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث. ويتمثل الهدف الرئيسي في الاستجابة لحالات الطوارئ، لا لتلبية الاحتياجات الفورية فحسب، ولكن أيضا لاستعادة سبل الرزق، وتحسين الأصول الإنتاجية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

٤٨ - وقامت فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، بزيارة لأفغانستان في الفترة ٨-١١ أيار/مايو. والتقت مع شتى المحاورين الأفغان في كابُل وبَلْخ، بمن فيهم محاورون شُردوا نتيجة النزاعات والكوارث الطبيعية. وفوجئت باتساع نطاق احتياجات أفغانستان الإنسانية، وأكدت على أن إيصال المساعدات الإنسانية وإيتاءها دون تمييز هو التزام في خضم النزاع، سواء حاليا أو في مستقبل يتزايد غموضا. ومع اقتراب منتصف العام، كانت نسبة ما تم تمويله من المبلغ المنشود من عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٢ وقدره ٤٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لا تتجاوز ٢٥ في المائة وهو ما يمثل انخفاضا حادا عن شهر أيار/مايو ٢٠١١، الذي بلغت فيه نسبة تمويل المبلغ المنشود من عملية النداء الموحد وقدره ٦٧٩ مليون دولار ٥٢ في المائة. ولم يرد، حتى تاريخه، أي تمويل من التمويل المخصص للتصدي لحالات الطوارئ.

٤٩ - وفي يومي ٢ و ٣ أيار/مايو، عُقد في جنيف المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان، الذي شاركت في استضافته حكومة سويسرا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحضرته وفود من حوالي ٤٧ بلدا. وتمخض ذلك رسميا عن إطلاق إطار متكامل للتعاون والتنسيق على صعيد متعدد الأطراف متفق عليه بين حكومات كل من أفغانستان وإيران وباكستان، والمفوضية. وتنصب هذه الاستراتيجية، التي أقرها الرئيس في شباط/فبراير الماضي ونالت، في آذار/مارس، تأييد محمد فهيم النائب الأول للرئيس والوزراء الرئيسيين، على ثلاث ركائز للمشاركة المنسقة، ألا وهي: '١' تقديم الدعم اللازم للعودة الطوعية، و '٢' إعادة الإدماج على نحو مستدام، و '٣ ' تقديم المساعدة للبلدان المضيفة، ولا بد أن ترتكز على التزام المجتمع الدولي بتقديم دعم متواصل وملموس. واعترف في البيان المشترك الصادر عن المؤتمر بأهمية سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة.

٥٠ - ولا يزال التشرد الداخلي الناجم عن النزاعات يتزايد، حيث تجاوز عدد الأفغان المشردين ٠٠٠ ٨٧ شخص خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٢. بزيادة نسبتها ١٧ في المائة عن الفترة نفسها في عام ٢٠١١، وزيادةً نسبتها ٦٠ في المائة عن عام ٢٠١٠. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كان عدد المشردين داخليا في أفغانستان يقدر بما يربو على

٤٠٨ ٠٠٠ شخص. وتقوم المفوضية والسلطات الأفغانية بعملية لتصنيف التشرد وتنقية البيانات من أجل تحسين دقة الإبلاغ واستجابة البرامج.

٥١ - وفي ٢٩ آذار/مارس، وقّع وزير اللاجئين وإعادة التوطين والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة في كابل مذكرة ترسي إطارا للتعاون من أجل تعزيز قدرة الوزارة. ويشمل ذلك التركيز على حقوق المهاجرين وتقديم الخدمات والمساعدة للعائدين والمشردين داخليا والفئات الضعيفة.

٥٢ - وبعد نجاح بناء قدرات الموظفين الأفغان، تحولت عملية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى عملية أفغانية شاملة مع مغادرة آخر المستشارين التقنيين الدوليين التابعين لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، في شهر نيسان/أبريل. وبقي مكتب صغير تابع لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام من أجل رصد وتقييم التمويل الوارد من الجهات المانحة وتقديم الدعم للمركز، عند الطلب. ولقد قدمت الحكومة طلبا في آذار/مارس إلى أطراف معاهدة أوتاوا لحظر الألغام بتمديد الموعد النهائي المحدد لها، وهو عام ٢٠١٣ (١٠ سنوات على الانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام)، من أجل إزالة جميع الألغام المضادة للأفراد من أراضيها. وتضمن الطلب وضع خطة عمل لضمان تطهير أفغانستان من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣؛ ونجم التأخير عن مسائل تتعلق بالتمويل، وانعدام الأمن، والإبلاغ عن حقول ألغام لم تكن معروفة سابقا، وعن عدم وجود خرائط ووثائق للمناطق الملغّمة. ولا يزال أكثر من مليون أفغاني يعيشون في نطاق ٥٠٠ متر من مناطق ملوثة بالألغام الأرضية مع وجود قرابة ٦ ٠٠٠ موقع ملوث بالألغام في ٣٣ ولاية، حيث لم يُطهَّر من الألغام سوى ولاية دايكندي.

سابعا - مكافحة المخدرات

٥٣ - ينبئ تقييم مخاطر الأفيون الذي أجراه، في عام ٢٠١٢، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصدر في شهر نيسان/أبريل، بزيادة في زراعة الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠١٢. ويُتوقع أن تكون الزيادات في تسع مقاطعات يقع معظمها في غرب البلد وشرقه وهي: غور وهِرات وكابيسا وبادغيس وفراه وكونر ونكرهار وروزكان وبدخشان. ويرجَّح أن تحافظ خمس عشرة ولاية، وخصوصا في الوسط والشمال والجنوب الشرقي، على وضعها كولايات خالية من الخشخاش. ويذكر أن غور كانت خالية من الخشخاش في عام ٢٠١١، لكن بقاء الوضع على ما هو عليه سيتوقف على الجهود المبذولة للقضاء على زراعة ذلك النبات. ولا تزال ولايتا قندهار وهلمند تمثلان معظم المساحة المزروعة بالخشخاش؛ وإن كان من المتوقع حدوث انخفاض في قندهار حيث بلغت مساحة الأراضي

المزروعة بالخشخاش ٢١٣ ٢٧ هكتارا في عام ٢٠١١؛ ولا يُتوقع حدوث أي تغيير في هلمند، حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخشخاش في العام الماضي ٣٠٧ ٦٣ هكتارات، أي ما يقرب من نصف المساحة الإجمالية على نطاق البلد بأسره.

٥٤ - وتتوقف أرقام الإنتاج النهائية على الجهود المبذولة للقضاء على تلك الزراعة، إذ تتواصل، منذ شهر آذار/مارس، العمليات التي يقودها الوالي في العديد من الولايات. وتشير البيانات الأولية إلى أنه تم اجتثاث زراعة الخشخاش من مساحة قدرها ١٠ ٠٠٠ هكتار - بزيادة قدرها ١٦٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. وستُجرى تقييمات نهائية باستخدام الصور الملتقطة من السواتل والبيانات الجوية.

٥٥ - وفي الفترة بين ٢٨ و ٣٠ أيار/مايو، قام المدير التنفيذي للمكتب، يوري فيدوتوف، بزيارة أفغانستان، حيث دشن مع وزارة مكافحة المخدرات برنامج أفغانستان القطري التابع للمكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ بميزانية تُقدر بمبلغ ١١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويهدف البرنامج إلى المساهمة في الاستقرار والتنمية من خلال تعزيز نظم العدالة الجنائية، والجهود الحكومية الرامية إلى مكافحة المخدرات. وتُركز أربعة برامج فرعية على البحوث والسياسات والدعوة؛ وإنفاذ القانون؛ والعدالة الجنائية، والصحة وسبل العيش. ويركز المكتب على وضع آلية لرصد مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية ذات الأولوية، من أجل ضمان تعميم المسألة في مختلف القطاعات الحكومية، لا في قطاعي الأمن والزراعة فحسب، بل وأيضا في قطاعي الصحة والتعليم. وتم الاتفاق على الاختصاصات وستدرج في جدول أعمال الاجتماع المقبل للمجلس المشترك للتنسيق والرصد.

ثامنا - دعم البعثة

٥٦ - نظرا لمتطلبات المرحلة الانتقالية، تقوم حاليا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان باستعراض أنشطتها ووضعها لكفالة الاستخدام الأمثل للموارد وتركيز أنشطتها باطراد على مجالات الولاية الأساسية ذات الأولوية، وتسعى في الوقت نفسه جاهدة إلى مواصلة الوفاء بالولاية في ظل تغطية جغرافية كافية، نظرا للتخفيضات الكبيرة المقررة في ميزانيتها لعام ٢٠١٣ التي طلب المقر إجراءها لمواجهة مستويات التمويل الإجمالية التي أقرتها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتهدف هذه العملية أيضا إلى الاستفادة من المناقشات التي جرت بين الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان والدول الأعضاء خلال عملية الاستعراض الشامل لعام ٢٠١١، التي جرى تناولها هي والتوصيات المطروحة في هذا الصدد في تقريري لشهر آذار/مارس ٢٠١٢ (A/66/728-S/2012/133).

٥٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ستُغلق مكاتب البعثة في ثماني ولايات وستباشر أنشطتها قدر الإمكان انطلاقا من قواعد إقليمية. وسبق هذا القرارَ مشاوراتٌ مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في أفغانستان. ونتيجة لذلك، فبحلول ٣٠ حزيران/يونيه، ستُنقل مباني البعثة الحالية في زابُل إلى الحكومة ومبانيها في غور إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستُغلق مكتبيها في بادغيس ونِمروز. ولا تزال المناقشات مع الشركاء بشأن الترتيبات النهائية للمكاتب الأربعة الأخرى في دايكندي وُروزكان وتَخَار وسربل جارية، وستُختتم بحلول نهاية العام. وسيؤدي إغلاق المكاتب إلى وفورات كبيرة، ولكنْ لا بد من تحديد أوجه أخرى للتوفير من أجل تحقيق التخفيضات المتوقعة.

٥٨ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى استكمال الاستثمارات المقررة سابقا في بنيتها الأساسية لضمان استيفاء معايير التشغيل التي وضعتها الأمم المتحدة من أجل أمن الموظفين وسلامتهم. ومن المتوقع أن تكتمل أعمال البناء في المكتبين الإقليميين في بَلْخ وباميان بحلول فصل الخريف في حين أعيد افتتاح مكتب جُوزَجان في ١ نيسان/أبريل بعد رفع مستواه. ويجري حاليا اتخاذ خطوات أولية لنقل الموظفين الدوليين إلى مكتب كندوز، بشكل تدريجي ومؤقت، بعد الهجوم الذي تعرض له مكتب جوزجان في شباط/فبراير، ثم توطئة لنقلهم فيما بعد إلى موقع مناسب آخر.

٥٩ - وسيجري أيضا تخفيض عدد الموظفين الأمر الذي يخطط ممثلي الخاص لإجرائه على نحو استراتيجي، آخذا في الاعتبار وضعية وملامح الملاك الوظيفي اللازمة توافرها. إذ إن التوظيف والاحتفاظ بالموظفين في مركز من مراكز العمل الصعبة لا يزال يمثل تحديا، وخاصة فيما يتعلق بالموظفين الفنيين.

تاسعا - ملاحظات

٦٠ - ثمة شواهد تبعث على التفاؤل وإن كان تفاؤلا مشوب بالحذر، فلقد حلت تطورات محمودة فيما يتصل بعملية نقل المسؤوليات الأمنية والتنمية البشرية والمجتمع المدني والأطر المؤسسية الأمنية. إلا أنه لا ينبغي الاستهانة بالتحديات الخطيرة الماثلة فتقليص حجم الوجود العسكري والخفض المتوقع أن يطرأ على المساعدة الإنمائية يثيران نوعا من عدم الاطمئنان إلى إمكانية استدامة تلك المكاسب. ذلك أنه في بلد تعد مؤشرات تنميته البشرية من أدنى المؤشرات في العالم، يمكن توقع أن يسفر ما تقدم عن آثار اقتصادية شديدة الوطأة نوعا ما وفقدان فرص العمل بل وربما ازدياد الاحتياجات الإنسانية، ولو على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط. وتظل التحديات التي تحول دون الاستقرار متشعبة حيث تتراوح بين

التمرد والإفلات من العقاب والفساد والإجرام وإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو متزايد. وقد تكون المرحلة الانتقالية فرصة لمواءمة الجهود وترتيب أولوياتها؛ ولكنها يمكن أيضا أن تسبب حالة من التشوش. وقد تؤجج من جديد النوازع المزعزعة للاستقرار التي جلبت الخراب على البلد في السابق فما بالها إن اقترنت بالانقسامات العرقية. ومن ثم يعد بناء توافق في الآراء على الصعيد السياسي جنبا إلى جنب مع إمكانية التنبؤ بالأمور والثقة في الالتزامات المتبادلة والارتباط والدعم الدوليين الممتدين لأجل طويل، من الأمور ذات الأولوية.

٦١ - ولقد أيدت قمة الناتو التي عقدت في عام ٢٠١٢ في شيكاغو الجدول الزمني لتقليص الوجود العسكري الدولي مع مواصلة تقديم الدعم للمؤسسات الأفغانية لإعانتها على تولي زمام عملية تأمين السكان وأقرت تحويل مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة للناتو من القتال إلى التدريب والمساعدة. ويعزز ذلك عدد متزايد من اتفاقات الشراكة الاستراتيجية التي تنطوي على التزامات ثنائية. ولا بد أن تتصدر مسألتا حماية المدنيين وإخضاع الأجهزة الأمنية للمساءلة عملية التخطيط باعتبارهما من الالتزامات الدولية ومن الأمور الحيوية لتعزيز شرعية الحكومة في أفغانستان. أما الحاجة الملحة الآن فهي، بوجه أعم، الحاجة إلى أطر للحوكمة والمساعدة الإنمائية في الأجل الطويل. وكما أسلفنا الإشارة، عقد اجتماع وزاري في كابل في حزيران/يونيه، وازداد تماسك جهود التعاون الإقليمي، وإنني لأتطلع، بالإضافة إلى ذلك، إلى المؤتمر الدولي المزمع عقده في طوكيو في تموز/يوليه وإلى المناقشات التي ستتناول الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية في فترة ما بعد عام ٢٠١٤.

٦٢ - ومما يبعث على الارتياح انخفاض عدد الحوادث الأمنية والخسائر البشرية في الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل. بيد أن ٤٤ مدنيا، بينهم عشرة أطفال قتلوا وأصيب ٦٩ مدنيا في ٦ حزيران/يونيه. والواقع أن الهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والغارات الجوية في فارياب وقندهار وبكتيكا ولوكر تسببت في سقوط أكبر عدد من القتلى المدنيين في يوم واحد حتى ذلك التاريخ من عام ٢٠١٢.

٦٣ - وإنني أطالب مرة أخرى العناصر المناوئة للحكومة أن توقف، على وجه الخصوص، الاستعمال العشوائي واللاإنساني للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يجري تفجيرها من بعد. ومما يثير انزعاجي كذلك، ازدياد عمليات القتل التي تستهدف المدنيين واستمرار حملة العنف ضد المدارس والمعلمين. فتلك الأعمال تنم عن عدم اكتراث بالالتزام بحماية المدنيين،

وبخاصة الأطفال، والمؤسسات المدنية وتشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٦٤ - وأعربت البعثة أيضا عن قلقها من أن العمليات الجوية أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين بأعداد تفوق ما أسفرت عنه أي وسيلة أخرى استخدمتها القوات الموالية للحكومة منذ بدء النزاع المسلح الدائر حاليا. ولقد أشرت، في قمة الناتو في أيار/مايو إلى ضرورة بذل جهود أكبر لحماية المدنيين وأود أن أنوه في هذا الصدد بالحكومة والقوة الدولية للمساعدة الإنمائية لمواظبتهما على استعراض الإجراءات الواجب اتباعها بهدف الحيلولة على نحو أكثر فعالية دون سقوط ضحايا مدنيين في أي عمليات بما في ذلك العمليات الجوية.

٦٥ - وينبغي للحكومة أن تواصل في ظل الدعم الدولي بذل الجهود التي من شأنها أن تعزز الشرعية وترسخ المكاسب الأمنية الممكن استدامتها، مما يشمل دعم إرساء إطار قانوني وطيد يتناول المسائل المتعلقة بالاحتجاز ونظام قانون للحجز الإداري أو الاعتقال وإيضاح الإطار القانوني الذي ينظم مباشرة القوات الأفغانية للعمليات الخاصة وعمليات الاستجواب والاحتجاز ويلزم إخضاع المبادرات الأمنية المحلية للرقابة والفحص بدقة وأنني لأثني على جهود تعريف الشرطة بمهامها المتصلة بإنفاذ القانون على نحو سليم.

٦٦ - وتجدر الإشارة إلى أنه يتوقع في المعتاد أن يكون تطور عملية السلام بطيئا ومتباينا. ومن ثم لا بد من المضي في شحذ همة الأطراف كافة للانخراط في تلك العملية وبناء الثقة فيما بينها رغم الانتكاسات. وإنني أرحب بتعيين السيد رباني رئيسا للمجلس الأعلى للسلام وأؤيده في ما شدد عليه من ضرورة أن تكون عملية السلام واسعة النطاق وشاملة للجميع على الصعيدين المركزي والمحلي. ولا بد أن يكون للمرأة صوتا مسموعا ودورا ومكانة أهم في جهود السلام والمصالحة، بحيث تكون لها بصمتها في صياغة النتائج. والبعثة على استعداد لدعم وتيسير أي حوار سياسي بناء وشامل لكل الأطياف الأفغانية، إن طلب منها ذلك.

٦٧ - أما على الصعيد الإقليمي، فما يثلج صدري الزخم الإيجابي المتوافر لطائفة عريضة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تهدف إلى إشاعة الثقة وبناء الاستقرار والرخاء الاقتصادي. وإنني أرحب في هذا الصدد بعملية اسطنبول والجهود الرامية إلى إرساء إجراءات عملية وترتيب أولوياتها، إجراءات يمكن أن تسهم في بناء الثقة ويلمس أثرها في حياة الناس وتكفل رفاههم. ويلزم التنويه بما أبدته الحكومة الأفغانية من مقدرة قيادية في الأعمال التحضيرية الأساسية لاجتماع كابل الوزاري. وسوف تواصل الأمم المتحدة وممثلي الخاص المشاركة في ما يبذل من جهود وتقديم الدعم عند الاقتضاء. ومن ناحية أخرى قام مؤتمر

التعاون الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان بترتيب أولويات ١٧ مشروعا مما يعد تطورا إيجابيا يلزم إيلاؤه العناية الواجبة في مؤتمر طوكيو.

٦٨ - وينصب بالفعل قدر كبير من الاهتمام على دور الجولة القادمة من الانتخابات في تيسير عملية الانتقال السياسي السلمي. فالسلطات الأفغانية والشعب الأفغاني يمسكان بزمام الأمور سواء فيما يتعلق بتنفيذ العمليات الانتخابية أو تحديد الإطار الانتخابي مما سيستلزم كسب تأييد كل ألوان الطيف السياسي. وإنني أرحب بالعملية التشاورية التي نظمتها اللجنة الانتخابية المستقلة ويحدوني الأمل أن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء من خلال اعتماد تشريع جديد. وسوف تكون الأمم المتحدة شريكا فاعلا في بناء قدرة تقنية ونظم مستدامة محلية وفي تنسيق المساعدة الدولية وإسداء المشورة استنادا إلى خبرتها الدولية الواسعة. ومن المتوقع أن يحتدم النقاش بشأن المسائل الحيوية بالنسبة لمستقبل أفغانستان وهو أمر محمود من شأنه أن يساعد الناخبين على ممارسة حقهم في الاختيار السياسي المستنير.

٦٩ - والواقع أن العملية الانتقالية تتيح الفرصة لإجراء تصحيحات هامة تدفع بالوكالات المدنية على نحو متزايد إلى المقدمة. بيد أنه يجب إخضاع ذلك لتخطيط وإعداد متأنين. فمثلا وفرت أفرقة إعمار الولايات مساعدة لوجيستية ومالية ذات شأن على الصعيد دون الوطني. وينبغي ألا يكون تطور تلك الأفرقة مرادفا لتلاشي التمويل والمساعدة اللازمين لأجهزة الحكم المحلي بل لاستمرار دعم نظم الحوكمة الأفغانية المستدامة. والواقع أن الأثر المالي لرحيل القوات الدولية بأعداد ضخمة قد يجعل الاقتصاد غير المشروع، وبخاصة الاقتصاد القائم على المخدرات، أكثر إغراء لمن يتمتعون برعاية عصبيات محلية كبيرة. ومن ثم، فلمعالجة مسألة تنحر على هذا النحو في البنية السياسية للأمة لا بد من توافر الإرادة السياسية ليس لدى السلطات المحلية فحسب بل وأيضا لدى المجتمع الدولي.

٧٠ - وتعد المساءلة المتبادلة بشكل فعال من أسس الدعم الطويل الأجل. ويجب على الجهات المانحة أن تكف عن مطالبها غير الواقعية بالنظر إلى ما يشوب القدرة المؤسسية من قصور. بيد أنه لا بد من بذل جهود جادة لمعالجة مشكلتي الإجرام والفساد المستشري اللتين من شأنهما أن تشوها المؤسسات والأطر الحكومية، ذلك إذا أريد للجهات المانحة أن تظل على التزامها. ولقد بلغت لجنة الرصد والتقييم منعطفا حرجا يستلزم الدعم والاهتمام على الصعيدين الوطني والدولي.

٧١ - ولقد بدأت مشاورات غير رسمية بشأن دور الأمم المتحدة في المستقبل. ولسوف ندعم أفغانستان بأقصى ما في وسعنا إلا أنه سيتعذر تلبية كل الاحتياجات المتوقعة. فلا بد من إدراك دور المنظمة الفريد ومجالات تخصصها وخبرتها. ومن ثم، يلزم التوصل إلى توافق في

الآراء واسع النطاق يرسي بموجبه إطار شامل لتقديم الدعم في أفغانستان ويحدد دور الأمم المتحدة داخل ذلك الإطار، في ضوء قيود الميزانية.

٧٢ - ويجب أن يخرج المؤتمر المزمع عقده في طوكيو برسالة واضحة مؤداها أن أفغانستان لن تترك وحدها في مواجهة احتياجاتها الإنمائية والاجتماعية. فيلزم أن تعلن التزامات واقعية تتصل بدعم أفغانستان في الأجل الطويل وباستراتيجيتها لتحقيق الاعتماد على الذات وبرامجها الوطنية ذات الأولوية حيث أنها تجاهد لكفالة القدرة على الصمود من الناحيتين المالية والاقتصادية لما بعد عام ٢٠١٤. ولقد انصب الاهتمام في الأعمال التحضيرية على الحوكمة الفعالة المستدامة القائمة على المساءلة. وتساعد الأمم المتحدة على تنظيم مناسبة هامة يقيمها المجتمع المدني في إطار المؤتمر، وأود أن أؤكد، في هذا الصدد، أهمية الاستماع في المؤتمر إلى آراء الأفغان على اختلاف مشاربهم رجالا ونساء وأهمية إدراج المسائل المتصلة بالمرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني. فتوهج المجتمع المدني كان من أهم دلائل التقدم في العقد الماضي. ولا بد أن نضع نصب أعيننا التكلفة الباهظة التي تكبدناها في السابق بسبب عدم موالاة أفغانستان بالدعم. فخفض المساعدات بصورة فجائية يعرض الإنجازات للخطر ويمكن أيضا أن يتجسد في ازدياد الاحتياجات الإنسانية. ومن ثم، تعد إمكانية التنبؤ بالأمور والمشاركة الواسعة النطاق من أسس التخطيط الفعال والثقة في المستقبل.

٧٣ - وختاما، أود أن أشكر ممثلي الخاص يان كوبيتش ونائبيه وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وموظفي الأمم المتحدة في أفغانستان الوطنيين والدوليين على ما أبدوه من التزام وتفان في ظروف بالغة الصعوبة.